الصقعبي: وقف صندوق التنمية تجديد قرض بنك الائتمان سيعطل الدفعات المالية لأكثر من 7 آلاف أسرة

رياض عواد

أعرب النائب د.عبدالعزيز الصقعبي عن استغرابه ما يتردد عن عزم الصندوق الكويتي للتنمية وقف تجديد قرض بنك الائتمان بقيمة 500 مليون دينار والذي حصل عليه البنك قبل 14 سنة.

وأوضح الصقعبي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه تقدم بسؤال برلماني للوقوف على صحة هذه المعلومة (الخطيرة)، كما سيجتمع خلال الأيام المقبلة مع المسؤولين عن هذا الملف من أجل حسم هذا الموضوع.

وأضاف أنه «في الوقت الذي نتحدث فيه عن مشكلة شح السيولة في بنك الائتمان ومحاولة معالجتها نتفاجأ بهذا الأمر خاصة أن القرض المشار إليه محسوب ضمن الميزانية المخصصة لتمويل مساكن المطلاع وجنوب عبدالله المبارك، وتحديدا تمويل أكثر من 12 ألف أسرة تسلمت أذونات البناء في شهري مارس وأبريل الماضيين .

وبين الصقعبي أن هذا التوجه سيؤدي إلى تعطيل الدفعات المالية لأكثر من 7142 أسرة من أصل 12 ألف أسرة، مؤكداً أن هذا الأمر غير مقبول ولا يمكن السماح به.

ولفت الصقعبي إلى أن الصندوق الكويتي يتباهى في تقاريره الرسمية المنشورة والبيانات المالية بأنه نجح في إعادة جدولة قروض معظم الدول خلال جائحة كورونا ،متسائلا « أين الصندوق من أزمة الإسكان في الكويت ومعاناة المواطنين في الإسكان ، الذين لم يأخذوا جزءا من تعاطفك ؟»

وأشار إلى أن القرض ليس قرضا حسنا أو منحة بل قرض تجاري استفاد منه الصندوق واستثمر أمواله فيه، مبينا أنه حتى تاريخ اليوم دفع بنك الائتمان وفق التقارير المنشورة أكثر من 140 مليون دينار للصندوق فائدة على هذا القرض وبواقع 10 ملايين سنويا، بنسبة 2%.

وقال الصقعبي إن التعذر بالالتزامات لرفض تجديد هذا القرض، مردود عليه بأن رأس مال الصندوق يبلغ ملياري دينار، والاحتياطي العام للصندوق تجاوز 3،8 مليار دينار ، كما أن أرباح الصندوق خلال هذه السنة فقط تجاوزت 500 مليون دينار.

وتساءل» أي التزامات أهم من التخفيف من معاناة أبناء الشعب الكويتي؟، وما هي الرسالة التي تريدون إيصالها للناس، ولماذا يتم تحدي مشاعر المواطن ؟ «

وأكد الصقعبي رفضه أن يتحول صندوق التنمية أو غيره من الجهات إلى دولة داخل الدولة وأن يغرد في واد والمجتمع الكويتي ومعاناة الإسكان في وادٍ آخر

عبدالعزيز الصقعبي

اقترح منع صرف الأدوية ذات التكلفة العالية إلا بموافقة وكيل وزارة الصحة

الحميدي: نسعى لعودة المهجرين ونلتمس حكمة سمو الأمير وولي العهد

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بمنع صرف أي وصفة طبية للأدوية ذات التكلفة العالية والمستحضرات التي تحتوي على مؤثرات عقلية إلا بموافقة وكيل وزارة الصحة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تطبيقا لأحكام القانونين رقمي 74 لسنة 1983 و48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار بهما وتماشيا مع اللوائح والنظم الدولية في هذا الشأن.

واستناداً إلى المرسوم الذي صدر بتاريخ 7/1/1979 بتحديد اختصاصات وزارة الصحة ومن بينها تقديم الخدمات العلاجية للمرضى.

واستناداً إلى ما ورد إلينا من بيانات إحصائية عن المرضى المصابون بأمراض عصبية أو نفسية تجاوزت (37) ألف ملف طبي مسجلين بمستشفى الطب النفسي فقط لغير الكويتيين، والذين يتطلب علاجهم تحت الإشراف الطبي الوطني للعلاج وما يتطلبه هذا النوع من الأمراض من أدوية خاصة تكبد الدولة سنوياً عدة ملايين حيث بلغ عدد الوصفات الطبية خلال السنوات الأربع الأخيرة ما يتجاوز 15.490 ألف وصفة طبية وحفاظاً على سلامة المرضى و للحد من هدر الأموال العامة .

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

«قيام وزارة الصحة والجهات ذات الصلة باتخاذ إجراءات منع صرف أي وصفة طبية للأدوية ذات التكلفة العالية والمستحضرات التي تحتوي على مؤثرات عقلية إلا بموافقة وكيل وزارة الصحة ويشمل ذلك جميع المراكز والمستوصفات الطبية ومعهد دسمان للسكري

من جهة أخرى أكد النائب بدر الحميدي «أننا نسعى لعودة أبناء الكويت المهجرين والبعيدين عن أهاليهم».

وفيما أعرب الحميدي عن أمله في عودتهم إلى أحضان الوطن، قال إننا نلتمس مساعي أصحاب القلوب الكبيرة والحكمة من سمو الأمير وسمو ولي العهد بإذن الله.

بدر الحميدي

الخليفة لوزير المالية: ما السند القانوني لطلب توقيع الزيادة على الخدمات بقرارات وزارية؟

مرزوق الخليفة

خليفة حمادة

تقدم النائب مرزوق الخليفة بسؤال برلماني إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عن السند القانوني لطلب وزارة المالية من الجهات الحكومية توقيع الزيادة على الخدمات بقرارات وزارية.

وجاء في مقدمة السؤال أن المادة الأولى من القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة تنص على «لا يجوز إلا بقانون أن تزيد الرسوم والتكاليف الواجب أداؤها مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة على قيمتها في 31 ديسمبر وقد طلبت وزارة المالية من الجهات الحكومية زيادة الرسوم على الخدمات بقرارات متجاهلة نص المادة سالفة الذكر مما حدا بوزارة الداخلية ووزارة العدل رفع رسوم الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

سنتحرك برلمانياً وبكل سرعة وقوة... فهذا أمر لن نسمح به

الحمد: تخفيض الحصص التموينية للسكر والأرز... مؤشر خطير ومضحك

وقف قرارات منع صرف بدلات النوبة والطعام والسهر لـ 340 موظفاً في «الرقابة البحرية»

أكد النائب أحمد الحمد وقوفه ضد جميع المحاولات التي تستهدف جيب المواطن ومعيشته، مشددا على أنه من حق الناس علينا بل ومن واجبنا الوطني والأخلاقي أن نقف أمام كل المحاولات التي تستهدف جيب المواطن ومعيشته والخدمات المقدمة إليه وأن نقف مع أمنه الاجتماعي والغذائي والنفسي.

وقال الحمد إننا لن نقف متفرجين على غلاء الأسعار وسنقوم بما يتوجب علينا القيام به في هذا الخصوص ضد جشع البعض ممن لا ينظرون إلا لمصالحهم الضيقة، وكذلك مقابل الحكومة وقراراتها التي تستهدف معيشة المواطن.

أحمد الحمد

وشدد الحمد على أنه ليس من المقبول أن تبحث الحكومة تخفيض الحصص التموينية من السكر والأرز، مضيفاً بأن هذا مؤشر خطير ومضحك ومبك، وسنتحرك برلمانيا وبكل سرعة وقوة... فهذا أمر لن نسمح به.

على صعيد آخر، اعتبر الحمد أن قرارات مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إيقاف بدلات النوبة والطعام والسهر لنحو 340 موظفا في إدارة الرقابة البحرية، وعدد آخر في قطاع الثروة الحيوانية عشوائية وارتجالية ولا تمت إلى العمل المؤسسي بأية صلة.

وأكد أنه من غير المنطقي إيقاف هذه البدلات في حين أن الموظفين يستمرون في طبيعة عملهم التي تتضمن نوبات وسهر.

وطالب الحمد مدير الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بوقف قرارات منع الصرف للمستحقين.

الصالح: نرفض زيادة أسعار الخدمات أو الرسوم على المواطنين

شدد النائب خليل الصالح على عدم القبول بأي توجه حكومي لزيادة أسعار الخدمات العامة أو الرسوم على المواطنين، أو المساس بحق المواطن وخفض حصصه من التموين، مجددا التأكيد «على رفضنا وتصدينا لأي خطط اقتصادية تمس جيب المواطن، فالواجب على الحكومة حاليًا هو التصدي لجشع بعض التجار وكبح جماح الأسعار».

خليل الصالح

مبارك الخجمة: ما أسباب إيقاف علاج العقم بالخارج؟

وجه النائب مبارك الخجمة سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح نص على ما يلي: إن نسبة العقم في الكويت بلغت 15% وهناك نحو 400 ألف زوج وزوجة كويتيين بحاجة إلى علاجات لمساعدتهم على حدوث الحمل.

وقد أصدر وزير الصحة في 18 فبراير 2010 اللائحة الجديدة لعلاج المواطنين في الخارج والتي تضمنت في مادتها الرابعة إيقاف إرسال جميع حالات العقم للعلاج في الخارج على أن تعالج بالمراكز العلاجية الحكومية أو الأهلية المعتمدة من وزارة الصحة داخل الكويت.

ثم صدر القرار الوزاري رقم 189 لسنة 2010 بتاريخ 8/9/2010 بشأن ضبط العمل في علاج العقم بالقطاعين الحكومي والخاص.

وصدر القرار الوزاري رقم 152 لسنة 2012 في شأن لائحة العلاج بالخارج والذي ينظم آلية علاج حالات العقم بالمراكز الأهلية داخل الكويت على نفقة وزارة الصحة، وذلك في مادته السادسة بالبند (أ).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل توجد مراكز حكومية متخصصة لعلاج العقم في الكويت بخلاف مركز علاج العقم بمستشفى الولادة بمنطقة الصباح الطبية المتخصصة، ووحدة طفل الأنبوب بمستشفى الجهراء؟ وكم عدد مراكز علاج العقم في مستشفيات القطاع الأهلي المعتمدة لدى وزارة الصحة؟ وهل يتوافر العدد الكافي من الأطباء المتخصصين في علاج العقم في المراكز الطبية الحكومية والأهلية؟ وكم عدد الحالات التي تشافت بعد العلاج في المستشفيات الحكومية والأهلية؟ وكم عدد الحالات التي تحتاج العلاج بالخارج؟ وما أسباب إيقاف علاج حالات العقم خارج الكويت؟ وهل كان ذلك بناء على دراسات علمية من المتخصصين؟ وما خطة وزارة الصحة لبناء مركز متخصص لعلاج حالات العقم؟

مبارك الخجمة

العتيبي يطالب بتزويده بقانون الرقابة على الأفلام السينمائية والمسلسلات والكتب والمطبوعات

وجه النائب فارس العتيبي سؤالا إلى وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، عن أسماء المستعان بخدماتهم على بند المكافآت من خارج الوزارة.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بأسماء المستعان بخدماتهم على بند المكافآت من خارج الوزارة وذلك للعمل في وزارة الإعلام والجهات التابعة لكم لكل جهة على حدة مذ توليكم الوزارة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – هل عُين أحد من المستعان بخدماتهم لدى الوزارة أو أي جهة تابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء المعينين، وصورة ضوئية من قرارات تعيينهم.

3 – هل أُعلن عن الوظائف التي عُين فيها المستعان بخدماتهم؟ وهل خُوطب ديوان الخدمة المدنية في شأن الحاجة لسد الشواغر في هذه الوظائف؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه المخاطبات، وصورة من الإعلان لهذه الوظائف وأسماء المتقدمين.

4 – في شأن الرقابة على المطبوعات يرجى بيان التالي:

أ – قائمة بجميع المطبوعات الممنوع تداولها منذ تطبيق القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وهل هذه القائمة متاحة للغير أو منشورة حتى يتسنى للمستوردين الاطلاع على ما هو ممنوع؟

ب – قائمة بجميع المطبوعات التي استوردت طبقا لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2020 في شأن تعديل أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وتحديد الممنوع منها حسب القانون رقم (3) لسنة 2006 قبل تعديله، والإجراء المتخذ من الوزارة جراء استيراد هذه المطبوعات السابق منعها.

فارس العتيبي

ردا على سؤال للنائب مهلهل المضف

وزير الدفاع: 10 مخالفات مالية مسجلة على «الطيران المدني» وأخرى لا تزال قيد التحقيق.. وموظفان تم تحويلهما إلى النيابة

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي ان عدد المخالفات المالية المسجلة على الادارة العامة للطيران المدني حتى الآن بلغ 10 مخالفات مالية، لافتا الى ان بعض المخالفات المالية مازالت قيد التحقيق.

وقال وزير الدفاع، ردا على سؤال برلماني للنائب مهلهل المضف، انه وفقا لقانون إنشاء ديوان المحاسبة التي تستوجب التحقيق فيها، فقد شكلت لجان تحقيق في هذا الامر.

وبشأن عدد المخالفات المالية المسجلة على الادارة العامة للطيران المدني حسب قانون انشاء ديوان المحاسبة التي تستوجب التحقيق فيها وما تم من اجراءات تجاهها، قال الوزير ان عدد المخالفات المالية على الادارة العامة للطيران المدني الواردة لادارة الشؤون القانونية حتى تاريخه بلغ 10 مخالفات مالية.

وبخصوص عدد الموظفين المسؤولين عن هذه المخالفات وصفاتهم والاجراءات التي تمت تجاههم، قال ان بعض المخالفات المالية مازالت قيد التحقيق حتى تاريخه، علما انه قد تم تحويل عدد 2 من الموظفين المتسببين الى النيابة العامة في المخالفة المالية رقم 125 ـ 2014/2015 بشأن مآخذ شابت العقد رقم 10–1 الخاصة بإنشاء ساحات وقوف طائرات مدينة الشحن الجوي الجديدة في مطار الكويت الدولي الى النيابة العامة، كما تم تحديد عدد 3 موظفين مسؤولين عن المخالفة المالية رقم 25–2018/2019 الخاصة بالعقد رقم 3–2014/2015 بشأن استغلال مساحة لتصميم وبناء وتشغيل مبنى للركاب بكامل خدماته ومواقف للسيارات ضمن منطقة مطار الكويت الدولي (طلب انشاء محطة كهرباء فرعية، موظف واشرافيين)

وعما اذا كان قد تم تشكيل لجان تحقيق، اكد الوزير انه تم تشكيل لجان تحقيق لبعض المخالفات المالية، حيث توصلت اللجان في بعض مواضيع المخالفات المالية الى الحفظ لعدم وجود مخالفة، في حين تم طلب اعادة التحقيق في بعض مواضيع المخالفات المالية الاخرى من قبل ديوان المحاسبة والتي لم يتم تشكيل لجان عليها ومازال التحقيق فيها وجار حتى تاريخه بمواضيع تلك المخالفات المالية.

وبشأن وجود بالهيكل التنظيمي للادارة قسم قانوني او ادارة قانونية معنية بمسائل التحقيق، بين ان ادارة الشؤون القانونية والقائمين عليها موظفون تابعون لها حسب الهيكل التنظيمي بالعمل نحو تشكيل لجان تحقيق، كما ان هناك بعض المخالفات يتم التعامل معها بتشكيل لجان خارجية تشمل جهات اخرى على سبيل المثال وليس الحصر ادارة الفتوى والتشريع وجامعة الكويت وغيرهما.

واضاف انه تمت احالة الموظفين المعنيين في المخالفة المالية رقم 125–2014/2015 بشأن مآخذ شابت العقد رقم 1– الخاصة بإنشاء ساحات وقوف طائرات مدينة الشحن الجوي الجديدة في مطار الكويت الدولي الى النيابة العامة.

أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي: شراكة إستراتيجية مؤسسية مع البرلمان العربي

أكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن شونجونج أن المباحثات المكثفة التي أجراها رئيس البرلمان العربي عادل بن عبدالرحمن العسومي ، خلال الفترة الأخيرة مع قيادات الاتحاد البرلماني الدولي، أثمرت عن شراكة إستراتيجية مؤسسية بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان العربي في العديد من المجالات والقضايا التي تهم الشعوب العربية.

جاء ذلك خلال افتتاح أعمال القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب والتي بدأت أعمالها امس بفيينا ويشارك فيها رئيس البرلمان العربي وكبار القادة في الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وعدد كبير من رؤساء المنظمات البرلمانية الاقليمية والدولية، ورؤساء عدد من البرلمانات والمؤسسات الوطنية.

ومن المقرر أن تعتمد هذه القمة وثيقة البرلمان العربي بشأن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي.

كما ستشهد القمة إطلاق التطبيق الإلكتروني المعني بمكافحة الإرهاب، والذي شارك البرلمان العربي في تعريبه، لتعظيم الاستفادة منه على المستوى العربي

وعلى هامش القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب والي تعقد في العاصمة النمساوية فيينا، التقى رئيس البرلمان العربي عادل بن عبد الرحمن العسومي مع رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط جينارو ميليوري والسفير سيرجيو بيازي الأمين العام للبرلمان، حيث تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك.

وأكد العسومي أن البرلمان العربي يولي أهمية كبيرة بتأسيس شراكة استراتيجية مع برلمان البحر الأبيض المتوسط، لاسيما وأن نصف أعضائه من الدول العربية، فضلا عن وجود العديد من التحديات المشتركة والمصالح المتبادلة، التي تحتل اهتمام كبير لدى الجانبين العربي والأوروبي

ومن جانبه، استعرض جينارو أجندة عمل برلمان البحر الأبيض المتوسط وأولوياته، التي تتقاطع مع أولويات المنطقة العربية، مؤكدا على أهمية التنسيق المستمر مع البرلمان العربي في مجالات العمل المشترك.

وبدروه، أكد السفير بيازي أن برلمان البحر الأبيض المتوسط يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين ضفتي المتوسط.